

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

في الإذن في البيع نساء أو الشراء بکذا .

قوله وفي الإذن في البيع نساء أو الشراء بکذا .

يعني : أن القول قول المالك في عدم الإذن في البيع نساء أو الشراء بکذا وكون القول قول المالك في الإذن في البيع نساء وهو وجه ذكره بعضهم .

قال ابن أبي موسى : يتوجه أن القول قول المالك وحکاه في الشرح وغيره قوله .

والم صحيح من المذهب : أن القول قول العامل في ذلك نص عليه وعليه الأصحاب وجزم به في الهدایة والمذهب والخلاصة والمغني .

قال ابن منجا في شرحه : قاله الأصحاب وصححه الناظم وقدمه في التلخيص والشرح والفروع والرعايتين والفاتق والحاوي الصغير والمستوعب .

قال ابن منجا غير أن صاحب المستوعب حکى بعد قوله القول قول العامل أن ابن أبي موسى قال : ويتجه أن القول قول رب المال .

وربما حکى بعض المتأخرین في ذلك وجها وأطنه أخذه من كلام المصنف هنا أو طن قول ابن أبي موسى يقتضي ذلك .

وفي الجملة : لقول رب المال وجه من الدليل لو وافق رواية أو وجها وذكره انتهى .

قوله وإن قال العامل : ربحت ألفا ثم خسرتها أو هلكت قبل قوله بلا نزاع .

وإن قال غلط : لم يقبل قوله .

وكذا لو قال نسيت أو كذبت وهو المذهب جزم به أكثر الأصحاب منهم صاحب الهدایة والمذهب والمستوعب والخلاصة والهادی والكافی والتلخيص والشرح وغيرهم وقدمه في الفروع .

قال في الرعايتين : لم يقبل على الأصح وعنه : يقبل قوله .

نقل أبو داود ومهنا : إذا أقر بربح ثم قال إنما كنت أعطيتك من رأس مالك بصدق .

قال أبو بكر : وعليه العمل وجزم به ناطم المفردات وهو منها وخرج : يقبل قوله ببينة .

فائدة : يقبل قول العامل في أنه ربح أم لا ؟ وكذا يقبل قوله في قدر الربح على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب ونقله ابن منصور .

ونقل الحلواني فيه روايات - كعوض كتابة - القبول وعدمه والثالثة : يتحالثان .

وجزم أبو محمد الجوزي : يقبل قوله رب المال .

قلت : وهو بعيد